فيندرج تحت هذا التعريف للحديث المنقطع كل صور الانقطاع سواء ما سقط منه الصحابى أو التابعى وما سقط منه الصحابى والتابعى حتى يدخل فيه ما سقط إسناده كله فيدخل فيه قول المصنفين ولو تأخروا : قال رسول الله ﷺ .

وهو بهذا المعنى يكون موافقاً لمفهوم الحديث المرسل عند الفقهاء والأصوليين حيث أنهم يطلقون المرسل على الحديث الذى لم يتصل إسناده على أى وجه كان انقطاعه وبأى عدد .

حكم الحديث المنقطع : الحديث المنقطع حديث ضعيف لأن الساقط من الإسناد مجهول العين والحال معًا فيحتمل أن يكون ضعيفاً بل ويحتمل أن يكون كذابًا وسبق أن ذكرنا أن من شروط الحديث المقبول أن يكون كل راو فى الإسناد عدلاً فى دينه ضابطاً لحفظه ــ والساقط من الإسناد لا نعرف عينه فكيف نعرف حاله ــ وكذا إذا كان فى الإسناد راو مبهم فإن عينه وحاله كلاهما مجهول فذكر الراوى على الإبهام كعدم ذكره .

كيف يعرف الانقطاع ؟ : يعرف الانقطاع الذى فى الإسناد بواحد من الأمور الآتية :

١ - أن يثبت تاريخيًا أن الراوى ولد بعد وفاة من روى عنه .

٢ - أن يصرح الراوى بالانقطاع كأن يقول (حُدِّثتُ) عن فلان بالبناء للمجهول أو (بلغنى) عن فلان .

٣ - أن يثبت أن اللقاء بين الراوى والذى روى عنه لم يكن ممكناً عادة كأن يكون الراوى مصريًا والذى روى عنه عراقيًا ولم يرحل المصرى إلى العراق ولم يرحل العراقى إلى مصر ولم يجمعهما مكان آخر .



٤ – أن ينص إمام من أئمة الحديث على أن الراوى لم يسمع ممن روى عنه ، ولم يثبت خلاف ذلك .

رابعًا : الحديث المعضل

تعريف المعضل لغة : المعضل اسم مفعول من أعضله الأمر بمعنى غلبه وأعياه .

تعريف المعضل اصطلاحًا : هو الحديث الذى سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالى .

شرح التعريف : خرج بهذا التعريف :

١ – الحديث المعلق الذى سقط من أول إسناده راو واحد .

٢ – الحديث المرسل الذى سقط من إسناده الصحابى .

٣ – الحديث المنقطع الذى سقط من وسط إسناده راو أو أكثر ولم يتتابع السقوط .

وأطلق المحدثون كلمة معضل على الحديث الذى سقط من اسناده راويان فأكثر على التوالى إشارة إلى أن ذلك النوع من الحديث الضعيف اشتد انقطاعه فأعيا أمره الباحثين فلم يهتدوا إلى عدد الساقط من الإسناد فكما يحتمل أن يكون الساقط من الإسناد راويان يحتمل أن يكون أكثر من اثنين أو لأن الذى حدث به فأسقط من إسناده راويين فأكثر ضيق السبيل على من يريد أن يقف على حال رواته جرحًا وتعديلا .

صور الحديث المعضل : يدخل تحت تعريف الحديث المعضل صور كثيرة من الانقطاع منها :

١ – الحديث الذى سقط إسناده كاملا يسمى معضلا لسقوط أكثر من راو على التوالى حتى يدخل فيه قول المصنفين من الفقهاء وغيرهم قال رسول الله ﷺ .



٢ - الحديث الذى سقط من إسناده التابعى والصحابى ويرفعه تابع التابعى إلى رسول الله ﷺ كأن يقول الإمام مالك رحمه الله تعالى : قال رسول الله ﷺ .

٣ - الحديث الذى سقط من إسناده التابعى وتابع التابعى .

حكم الحديث المعضل : الحديث المعضل حديث ضعيف لسقوط أكثر من راو من إسناده ــ وإذا كان العلماء قد حكموا على الحديث المنقطع الذى سقط من إسناده راو واحد بالضعف للجهل بعين هذا الساقط وحاله فقد يكون ضعيفًا ــ فكيف يكون حال الحديث الذى سقط من إسناده أكثر من راو على التوالى لا شك أنه أسوأ حالا من الحديث المنقطع .

تنبيهات :

أ - هل يحكم على الحديث بالضعف لمجرد أن إسناده به انقطاع أو إرسال أو إعضال ؟ .

من المعلوم أن الحكم على متن الحديث يكون بأعلى الأسانيد فلو روى حديث بإسنادين أحدهما صحيح والآخر ضعيف فالحكم على متن الحديث أنه صحيح ويكون هذا المتن أصح من متن آخر ليس له إلا إسناد واحد صحيح ــ لذلك لا يصح أن نبادر فنحكم على متن الحديث بالضعف لسقوط راو أو أكثر من الإسناد لاحتمال أن يكون لهذا المتن إسناد آخر متصلا اللهم إلا إذا نص إمام من الأئمة المعتمدين على أن المتن ليس له إلا هذا الإسناد المنقطع أو المرسل أو المعضل عند ذلك يحكم عليه بالضعف .

ب - **كيف يعرف أن الحديث معضل** : لا يستطيع الباحث أن يقف على أن الساقط من الإسناد أكثر من راو إلا إذا ورد الحديث من طريق آخر

بزيادة راويين في موضع السقوط أي بين الراوي ومن أضاف إليه الحديث لأننا وإن عرفنا أن الراوي لم يلتق بمن أضاف اليه الحديث أو أن مولد الراوي تأخر عن وفاة من أضاف إليه الحديث إلا أننا لا نستطيع أن نحدد العدد الساقط من الإسناد ما لم يكن الحديث مرويا من طريق آخر بزيادة راويان أو أكثر في موضع السقوط .

جـ - قد يجتمع الإعضال مع التعليق في إسناد حديث واحد وذلك إذا سقط من أول الإسناد راويان أو أكثر على التوالي .

قد يجتمع الإعضال مع الإرسال في إسناد حديث واحد وذلك إذا سقط من آخر الإسناد راويان أو أكثر على التوالي كأن يسقط التابعي والصحابي من الإسناد أو يسقط الإسناد كله .

وينفرد الإعضال عن التعليق والإرسال وذلك إذا سقط من وسط الإسناد راويان أو أكثر على التوالي .

د - يطلق الفقهاء والأصوليون على الحديث الذي لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه سواء كان السقوط من أول الإسناد أم من آخره وسواء توالى السقوط أم لا ـ الحديث المرسل .

وعلى ذلك فإنهم يطلقون على الحديث المعلق والمنقطع والمعضل أنه مرسل ولكن المحدثين ميزوا هذه الأنواع من بعضها وجعلوا لكل نوع اسما يخصه .

هـ - **مظان الحديث المنقطع والمرسل والمعضل :** من مظان هذه الأحاديث

ـ سنن سعيد بن منصور ومؤلفات ابن أبي الدنيا .

و - قد يطلق الإعضال ولا يراد به المعنى الاصطلاحي وهو الحديث الذي



سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالى بل يطلق على الحديث الذى أشكل معناه .

ثانيا : الانقطاع الخفي

١ - الحديث المدلس

تعريف المدلس لغة : اسم مفعول فعله دلس بفتح الدال واللام وهو الظلمة واشتقاقه من الدلس بالتحريك وهو اختلاط الظلام بالنور الذى يكون سببًا لتغطية الأشياء عن البصر .

يقولون دلس الشىء إذا غطاه - والتدليس فى البيع كتمان عيب السلعة عن المشترى .

وأطلق المحدثون اسم المدلس على نوع من أنواع الانقطاع الخفى فى الإسناد يعنى أن التدليس أدى إلى تغطية هذا الانقطاع الذى وقع فى الإسناد فكأنه لتغطيته على الباحث أظلم أمره ولم يجعله يهتدى إلى الساقط من الإسناد . كالذى يخفى عيب السلعة عن المشترى لاشتراكهما فى الخفاء .

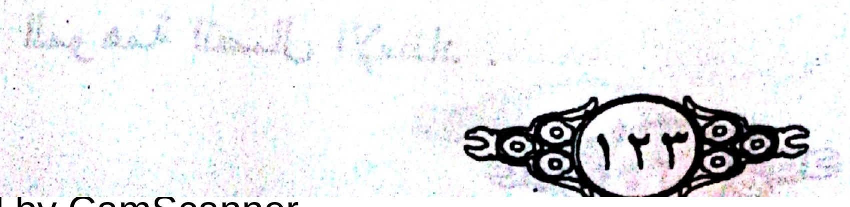
المدلِس بكسر اللام اسم فاعل من (دلس) بفتح الدال واللام أطلقه المحدثون على الراوى المباشر للتدليس .

أقسام التدليس : ينقسم التدليس إلى قسمين :

أ - تدليس الإسناد .   ب - تدليس الشيوخ .

أولا : تدليس الإسناد :

تعريفه : اختلف العلماء فى تعريف تدليس الإسناد فمنهم من ضيق مفهوم التدليس ومنهم من توسع فيه **وأولى هذه التعريفات بالقبول :**



أن يروى عمن لقيه ولم يسمع منه موهمًا سماعه منه .

لأنه لم يشترط السماع بين الراوى ومن دلس عنه .

كما يفهم من هذا التعريف أن التدليس لا يقع إلا بين راويين التقيا بالفعل وإن كان لم يحصل لأحدهما السماع من الآخر .

وإلى هذا التعريف ذهب ابن الصلاح وارتضاه الحافظ العراقى وشيخ الإسلام ابن حجر .

ملحوظة : يلاحظ أن المدلس يروى الأحاديث التى لم يسمعها ممن دلس عنهم بلفظ يوهم أنه سمعها منهم لذلك يستخدم فى ذلك ألفاظاً تحتمل السماع وغير السماع (كعن ، وقال ، وأن) فيقول : عن فلان أو قال فلان كذا أو أن فلاناً قال كذا .

فهذه الألفاظ ليست نصًا فى السماع بل تحتمل السماع وغير السماع لأنه لو استخدم فيما لم يسمع لفظاً هو نص فى السماع كسمعت أو حدثنى لا يكون بذلك مدلسًا بل يكون كذابًا إذا تعمد ذلك .

أقسام تدليس الإسناد

ينقسم تدليس الإسناد إلى ثلاثة أقسام :

١ - **تدليس التسوية** : هو أن يسقط الراوى المدلس شيخ شيخه لأنه صغير السن أو ضعيف أو لكونه ثقة عنده ضعيفاً عند غيره من علماء الجرح والتعديل ويكون شيخه كبيرًا ثقة .

فأراد بإسقاط شيخ شيخه من الإسناد تزيين الإسناد وتجويده ولكنه حين أسقط شيخ شيخه من الإسناد استعمل فى الرواية أحد الصيغ الموهمة اتصال الإسناد .



حكم تدليس التسوية : قال الحافظ العراقى : هذا القسم شر أقسام التدليس لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وفى هذا غرر شديد .

ملحوظة هامة : لا يعتبر الحديث الذى فى إسناده راو يدلس تدليس التسوية متصل الإسناد إلا إذا صرح الراوى المدلس بأنه سمع شيخه وكذا من بعده إلى آخر الإسناد ولا يكفى أن يصرح الراوى المدلس بسماع شيخه فقط ليكون الإسناد متصلاً وذلك لأن من يدلس تدليس التسوية لا يسقط شيخه بل يسقط شيخ شيخه الضعيف كما سبق .

أطلق بعض العلماء على تدليس التسوية التجويد فيقولون جوّده فلان أى ذكر ما فى الإسناد من الأجواد وحذف غير الأجود ليحسن بذلك الإسناد ويجوده .

٢ - **تدليس العطف** : قال السخاوى : هو أن يصرح الراوى بالتحديث عن شيخ له ويعطف عليه شيخاً آخر له ولا يكون سمع ذلك المروى منه (أى من الشيخ الذى عطفه) سواء اشتركا فى الرواية عن شيخ واحد أم لا .

وشرط ابن حجر فى تدليس العطف أن يكون المعطوف والمعطوف عليه قد اشتركا فى الرواية عن شيخ واحد وبذلك يكون الراوى قد دلس فى ذكر المعطوف لأنه لم يسمع منه ما حدث به .

٣ - **تدليس القطع** : هو أن يسقط الراوى أداة الرواية ويقتصر على اسم



الشيخ فقط فيقول فلان – ويسمى هذا النوع بتدليس الحذف أيضًا .

٤ – تدليس السكوت : أن يذكر الراوى أداة الرواية كحدثنا ثم يسكت ثم يذكر المروى عنه فيقول فلان .

حكم تدليس الإسناد

اختلف العلماء فى الحكم على الرواة المدلسين وعلى أحاديثهم :

والصواب الذى عليه العمل فى حكم رواية المدلس أن ما رواه المدلس من الأحاديث بلفظ محتمل كأن يقول : عن – أو قال : وغير ذلك – ولم يبين فيه السماع والاتصال حكمه حكم المرسل من الحديث .

أما ما رواه المدلس وبين فيه السماع والاتصال كأن يقول : سمعت أو أخبرنا أو حدثنا وغير ذلك من الصيغ التى هى نص فى السماع والاتصال فهو مقبول محتج به .

وهذا هو الرأى الصحيح الذى صححه الأئمة كالشافعى وابن الصلاح والنووى وغيرهم وهو الذى عليه عمل أئمة الحديث فى مصنفاتهم وارتضاه صاحبا الصحيحين فى صحيحيهما .

وفى الصحيحين أحاديث من رواية المدلسين رووها بالعنعنة غير أنه تبين اتصالها من وجه آخر عندهم .

ثانيًا : تدليس الشيوخ

تعريفه : هو أن يذكر الراوى المدلس شيخه الذى يروى عنه بغير ما عرف واشتهر به من اسم أو كنية أو لقب أو نسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة



نحو ذلك حتى لا يعرف ، لأنه صغير السن أو ضعيف أو غير ذلك .

الأغراض الحاملة على تدليس الشيوخ : الحامل على هذا النوع من التدليس أمور منها :

١ - ضعف الشيخ الذى روى عنه المدلس فيعمد المدلس إلى تغيير اسم شيخه الضعيف أو كنيته أو غير ذلك بغرض إخفائه عن النقاد لكونه ضعيفاً وحتى لا يظهر أنه يروى عن الضعفاء .

٢ - أن يكون الشيخ الذى روى عنه أصغر سناً منه أو أكبر منه لكن بقليل .

٣ - أن يكون الشيخ الذى روى عنه المدلس تأخرت وفاته حتى شاركه فى الأخذ عنه من هو دونه .

٤ - أن يكون الراوى المدلس قد أكثر من الرواية عن شيخه فيغير وصفه ويذكره بغير المعروف به لأنه لا يحب الإكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة – أو ليوهم بذلك العمل كثرة شيوخه الذين أخذ عنهم .

٥ - اختبار المخاطبين ولفت أنظارهم إلى حسن النظر فى الرواة وأحوالهم ونسبتهم إلى قبائلهم وبلدانهم وحرفهم وألقابهم وكناهم وكذا الحال فى آبائهم .

حكم تدليس الشيوخ

يختلف حكم تدليس الشيوخ باختلاف الغرض الحامل على التدليس فإن كان الغرض إخفاء الراوى عن النقاد لكونه ضعيفاً حتى يُقبل حديثه فهذا حرام لما فيه من غش وتلبيس وهذا القسم شر أنواع تدليس الشيوخ .

أما إذا كان الباعث على التدليس غير ذلك كأن يكون الشيخ الذى روى عنه أصغر منه أو غير ذلك من البواعث على التدليس فإنه مع ما فيه من

إلا أنه لا يكون حرامًا بل يكون تغطية الراوى وتوعير طريق معرفته بغير ما عرف به جعله كمجهول العين مكروهًا لأن الراوى لما ذكر الشيخ بغير ما عرف به جعله كمجهول العين والحال وفى هذه الحالة لا يقبل خبره إلا إذا وقفنا عليه وعرفنا أنه عدل ضابط ـ وإنما كان تدليس الشيوخ أسهل من تدليس الإسناد ـ وحكمه أخف لأن تدليس الشيوخ لا يخفى على الأئمة الحذاق المهرة المطلعين على الأسانيد العارفين بالرجال غالبًا .

أما تدليس الإسناد فلا يعرف إلا باعتراف الراوى المدلس بأنه لم يسمع هذا الحديث من ذلك الشيخ أو بأن يرويه مرة أخرى فيدخل بينه وبين من حدث عنه واسطة .

الرواية فى الصحيحين عن المدلسين

خرج الإمام البخارى وكذا الإمام مسلم فى صحيحيهما أحاديث من رواية المدلسين كسفيان الثورى وسفيان ابن عيينة والأعمش وغيرهم بل خرجا لهؤلاء بألفاظ ليست نصًا فى السماع كقال وعن وغير ذلك .

قال الإمام النووى : واعلم أن ما كان فى الصحيحين عن المدلسين بعن ونحوها فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى وقد جاء كثير منه فى الصحيحين بالطريقين جميعًا فيذكر رواية المدلس بعن ثم يذكرها بالسماع ويقصد به هذا المعنى الذى ذكرته .

مراتب المدلسين

المدلسون على خمس مراتب :

المرتبة الأولى من لم يوصف بالتدليس إلا نادرا .



كالإمام الجليل يحيى بن سعيد بن فروخ القطان الذي قال فيه النسائي مع تشدده : ثقة ثبت مرضى ، وقال فيه أبو حاتم : حجة حافظ .

المرتبة الثانية : من كان تدليسه قليلاً بالنسبة لما روى مع إمامته وجلالته وتحريه ولذلك احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح .

كالإمام الجليل سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الذي قال فيه شعبة وابن معين : سفيان (أمير المؤمنين في الحديث) . وهذه أعلى مرتبة يصل إليها المحدث .

وكالإمام الجليل سفيان بن عيينة الذي قال فيه الإمـــام أحمد بن حنبل : ما رأيت أحدًا أعلم بالسنة من ابن عيينة .

فهؤلاء الأئمة وأمثالهم وإن كان وقع التدليس منهم إلا أنهم لا يدلسون إلا عن الثقات لذلك قبل العلماء ما رواه هؤلاء العلماء بصيغة من الصيغ التي تحتمل التدليس كـــ (عن ، وقال) وغير ذلك .

وإن كان الأفضل والأحسن أن يذكر الراوي اسم شيخه وإن كان ثقة عنده ليرى كل فيه رأيه فقد يكون ثقة عنده ضعيفاً عند غيره وقد يكون هذا الغير اطلع على جرح لم يطلع عليه تلميذه .



المرتبة الثالثة : قوم أكثروا من التدليس ومع ذلك لم يتقيدوا في تدليسهم عن الثقات بل دلسوا عن الثقات والضعفاء . لذلك اختلف العلماء في الاحتجاج بحديثهم - فمن العلماء من لم يحتج من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقاً ومنهم من قبلهم .

مثل : حميد بن أبى حميد الطويل - صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه حتى قيل : إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة ووصفه بالتدليس النسائي وغيره وقد وقع تصريحه عن أنس بالسماع والتحديث في أحاديث كثيرة في البخاري وغيره[1] .

المرتبة الرابعة : قوم أكثر تدليسهم عن الضعفاء أو المجاهيل كبقية بن الوليد الحمصي .

فأهل هذه المرتبة لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل .

المرتبة الخامسة : قوم دلسوا ومع ذلك انضم إليهم ضعف بأمر آخر سوى التدليس .

---

(١) طبقات المدلسين ص٦٠ .

قال الحافظ ابن حجر : فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا من كان ضعفه يسيرًا كابن لهيعة .

قال السخاوي عن أهل هذه المرتبة : فإن هؤلاء حديثهم مردود جزمًا ولو صرحوا بالسماع إلا إن توبعوا ؛ أو لو كان الضعف يسيرًا – كعبد الله بن لهيعة[1] .

أهم الكتب التي صنفت في التدليس والمدلسين :

١ – التبيين لأسماء المدلسين للإمام الحافظ أبو إسحاق برهان الدين سبط ابن العجمي الشافعي المتوفى سنة (٨٤١هـ) .

رتب الحافظ برهان الدين أسماء المدلسين على حروف المعجم في الاسم واسم الأب ليسهل الوصول إليهم .

٢ – طبقات المدلسين للإمام الحافظ أبى الفضل أحمد بن على بن محمد ابن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) .

وهو الكتاب المسمى : تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفيه بالتدليس .

---

(١) راجع طبقات المدلسين لابن حجر ص٢١،٢٢ ، ٥٠ ، ٦٠ ، ٧٦ .
فتح المغيث للسخاوي ٢٢٨/١ .

أ - استمد الحافظ ابن حجر هذا الكتاب من (جامع التحصيل) للإمام صلاح الدين العلائي مع زيادات زادها الحافظ ابن حجر .

ب - قسم الحافظ ابن حجر المدلسين إلى خمس مراتب ، وبين حال أصحاب كل مرتبة ، ورتب أصحاب كل مرتبة على حروف المعجم ليسهل الوصول إليهم .

٣ - أسماء المدلسين للحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) .

رتب الحافظ السيوطي أسماء المدلسين على حروف المعجم ليسهل الوصول إليهم .

(٢) المرسل الخفي

سبق أن عرفنا الحديث المرسل وبينا ما قيل في تعريفه وذكرنا أن الفقهاء قالوا في تعريف الحديث المرسل هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه وهذا التعريف هو الموافق للمعنى اللغوي .

والمرسل الخفي الذي نتحدث عنه هنا هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه .



والمرسل بهذا المعنى ينقسم إلى قسمين :

أ - مرسل ظاهر . ب - مرسل خفي .

أ - **المرسل الظاهر** : هو ما كان في إسناده راو روى عمن لم يعاصره بحيث لا يخفى إرساله على العلماء كإرسال التابعين عن النبي ﷺ .

ب - **المرسل الخفي** : هو ما كان في إسناده راو روى عمن عاصره ولم يلقه (بل بينه وبين من حدث عنه واسطة) بصيغة توهم أنه سمع منه كـ (قال) ..

وقيل : هو ما كان في إسناده راو روى عمن عاصره ولقيه ولكنه لم يسمع منه .

وقيل : هو ما كان في إسناده راو روى عمن سمع منه ما لم يسمع منه .

والتعريف الأول للمرسل الخفي هو الذي ارتضاه الحافظ ابن حجر وانتصر له .

مثال للمرسل الخفي : ذكر ابن الصلاح مثالاً للمرسل الخفي فقال رحمه الله : كما في الحديث المروى عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبى أوفى قال : كان النبي ﷺ إذا قال بلال قد قامت الصلاة نهض



قال ابن الصلاح : روى فيه عن أحمد بن حنبل أنه قال : العوام لم يلق ابن أبى أوفى[٢] .

أي أن الإسناد منقطع بينهما فيكون الحديث ضعيفاً لاحتمال أنه رواه عن رجل ضعيف عنه والله أعلم .

الفرق بين الإرسال الظاهر والإرسال الخفي :

الإرسال الظاهر : هو ما رواه التابعي عن النبي ﷺ .

الإرسال الخفي : ما وقع الانقطاع في إسناده بين راويين متعاصرين لم يلتقيا في أي موضع من الإسناد .

كما ذهب إلى ذلك الحافظ ابن حجر .

كيف يعرف الإرسال الخفى : يعرف الإرسال الخفي بأمور منها :

١ – إذا أخبر الراوي عن نفسه بأنه لم يلق من حدث عنه أو لقيه ولكنه

---

(١) ذكره السيوطي في الفتح الكبير وعزاه للطبراني في معجمه الكبير عن ابن أبى أوفى ٢/٤٦٠ بلفظ : " كان إذا قال بلال .. فكبر " .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص١٤٥ .



لم يسمع منه .

٢ - إذا نص إمام من أئمة الحديث الجهابذة المطلعين على طرق الحديث على أن الراوي لم يلق من حدث عنه أو لقيه ولم يسمع منه .

٣ - إذا وجدت قرائن قوية تدل على أن الراوي لم يلق من حدث عنه .

٤ - إذا روى الحديث بإسناد واحد من طريقين ولكن في أحدهما زيادة راو فيستدل بالطريق الزائدة على أن الطريق الناقصة وقع فيه الإرسال الخفي بشرط أن لا يكون من المزيد في متصل أسانيد .

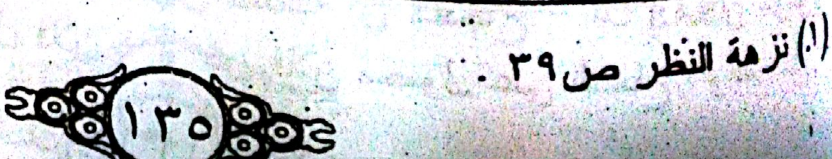
المصنفات في المرسل الخفي :

قال الحافظ ابن حجر : وقد صنف فيه الخطيب البغدادي كتاب (التفصيل لمبهم المراسيل)(١) .

الحديث المعنعن

تعريف الحديث المعنعن : هو الحديث الذي في إسناده راو أو أكثر يروى عمن فوقه بعن من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع .

(١) نزهة النظر ص٣٩ .



من المعلوم أن ألفاظ التحمل منها ما هو نص في السماع كـ (سمعت ، وحدثني) .

فإذا قال الراوي : سمعت فلانًا يقول كذا فلابد أن يكون قد سمعه بالفعل وإلا كان كاذبًا ساقطًا إذا تعمد ذلك ، ومن ألفاظ التحمل ما ليس نصًا في السماع فيتحمل السماع وغير السماع وذلك كـ (عن وقال ، وإن فلانًا قال) فإذا روى الراوي الحديث بصيغة من هذه الصيغ فقال : عن فلان أو إن فلاناً قال أو قال فلانُ فيحتمل أن يكون الراوي سمع الحديث من ذلك الشيخ الذي أضافه إليه ويحتمل أن لا يكون سمع الحديث منه مباشرةً بل بينه وبين من أضاف الحديث إليه واسطة(١) .

لذلك وقع خلاف بين العلماء في الحديث الذي يكون في إسناده راو يروى عن شيخه بلفظ محتمل كـ (عن) - هل يكون إسناده متصلا أم أنه يدخل في باب الحديث المنقطع الضعيف ؟

أولاً : مذهب الجمهور : ذهب جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء والأصوليين إلى أن الإسناد المعنعن متصل **بشرطين** :

١ - أن يكون اللقاء بين المُعَنْعِن (بكسر العين الثانية) والمُعَنْعَن (بفتح العين الثانية) عنه ممكنًا .

---

(١) هذا إذا لم يكن الراوي يرى حرمة التدليس كشعبة بن الحجاج - أما إذا كان الراوي يرى حرمة التدليس فإن قوله قال فلان - أو عن فلان محمول على السماع ؛ والله أعلم .

٢ - أن لا يكون الراوي المُعَنْعِن (بكسر العين الثانية) مدلسًا فإذا كان الراوي المُعَنْعِن مدلسًا لا يكون الإسناد متصلاً إلا إذا صرح الراوي المُعَنْعِن (بكسر العين الثانية) بالسماع .

وهذا هو المذهب الراجح الذي عليه عمل الأئمة في مصنفاتهم حتى الذين صنفوا في الصحيح المجرد كالإمام مسلم ونقل الحاكم إجماع أهل النقل على ذلك .

المذهب الثاني : ذهب الإمام على بن المدينى والإمام البخاري وأبو بكر الصيرفي الشافعي وصححه النووي وعزاه إلى المحققين إلى أن الإسناد لا يكون متصلاً إلا إذا تحقق اللقاء وثبت السماع لكل راو من شيخه ولو مرة واحدة .

ولم يكتف هؤلاء في اتصال الإسناد بالمعاصرة بين الراوي ومن روى عنه مع إمكان اللقاء وانتفاء التدليس .

لذلك ربما أورد البخاري في صحيحه حديثًا لا تعلق له بالباب الذي خرجه فيه وما ذلك إلا ليبين أن الراوي قد سمع ممن روى عنه لكونه روى عنه في ذلك الباب شيئًا معنعنًا قبل ذلك وقد يتعجب من لا خبرة له بمنهج البخاري من إخراج البخاري لهذا الحديث في هذا الباب لأنه لا علاقة بين متن الحديث وهذا الباب - وإنما أخرج البخاري هذا الحديث في ذلك الباب لفائدة تؤخذ من الإسناد فحسب .



ملحوظة : يلاحظ وإن كان شرط الإمام البخاري ومن ذهب مذهبه أشد في الاتصال إلا أن الراوي وإن كان قد صرح بالسماع في روايته عن ذلك الشيخ فإن ذلك لا يفيد الاتصال على هذا المذهب إلا في هذا الحديث بعينه الذي صرح فيه الراوي بالسماع أما بقية الأحاديث التي رواها عن ذلك الشيخ الذي قد سمعه ولم يصرح فيها بالسماع فإن احتمال السماع وعدمه قائم .

المذهب الثالث : ذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يحتج بالإسناد المعنعن مطلقًا لاحتمال الانقطاع .

وهذا المذهب مردود بإجماع السلف ودليلهم حصول غلبة الظن - لأنه إذا كان اللقاء ممكنًا بين الراوي وشيخه وانتفى التدليس حصل غلبة الظن بأن الإسناد متصل والباب مبنى على غلبة الظن .

قلت : الراجح ما ذهب إليه الجمهور وهو الذي عليه العمل في كتب السنة أن الراوي إذا روى عمن فوقه بعنٍ فالإسناد يكون متصلاً بشرط أن يكون اللقاء بين الراوي ومن روى عنه ممكنًا ، وأن لا يكون الراوي مدلسًا .

وما شرطه البخاري وغيره إنما هو شرط للأصحية وليس شرطًا للصحيح فشرط البخاري أشد في الاتصال وهذا مما تميز به صحيح الإمام البخاري على صحيح الإمام مسلم والله أعلم .